تعقيب أ.د. ربيع الروبى

أستاذ الاقتصاد – تجارة الأزهر

على بحث : "دور الجمعيات الأهلية فى تنمية المجتمعات المحلية : تجربة إنشاء صناديق الائتمان المحلى " للباحثين:

أ.د عبد النبى الطوخى أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة أسيوط

والسيد / محمد عبد الحفيظ قطب – مركز خدمات التنمية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد :

فقد استمتعت فى رحاب مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى وفى غضون شهور قلائل بقراءة بحث ثان لأخى الفاضل أ.د عبد النبى الطوخى . الذى أثبت أن ثقافته الاقتصادية واسعة الآفاق، متعددة الجوانب، فأشكره وأشكر القائمين على المركز على هذه الفرصة الطيبة.

وابتداء فالبحث قصير لكنه يقدم تقريرا وافيا عن بعض جوانب العمل الخيرى فى مصرنا العزيزة، خاصة وأن التجربة المعروضة ذات أهداف طموحة وتتصدى بالعلاج لأهم مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة رغم ضيق ذات اليد وقصور الموارد المتاحة عن تلبية حاجات مثل هذه المشاكل.

كما أود أن أشير فى مستهل هذا التعقيب أنه لا ينصب على البحث ولاعلى جهد الباحثين الكريمين بقدر ما هو انطباعات عن مسيرة هذه التجربة والتى ألخصها فى الآتى :

أولا : جاء فى مستهل البحث (ص٣) أن الصندوق يقدم قروضا ميسرة تتراوح قيمتها بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ جنيه على حين أن سياسة

الصندوق تقول أن الحد الأقصى لقيمة القرض هو ٥٠٠٠ جنيه ، وفى الممارسة العملية فإن متوسط القروض التى قدمت هو ألف جنيه ولا أدرى سر هذا الاختلاف .

ثانيا: كما جاء أيضا أن التمويل سيهتم بالمرأة وبالشباب بصفة خاصة ، على حين أن الممارسة العملية شهدت انحياز للرجال ولغير الشباب، ولعل السبب أن شروط تقديم القرض لم تتخذ من أهداف الصندوق معايير للمفاضلة بين طالبى القرض .

ثالثا : أشار البحث فى أكثر من موضع أن فكرة المرابحة الإسلامية تحكم أسلوب تقديم القروض وسياسة تغطية المصاريف الإدارية ورسوم الخدمة، والحقيقة أن أسلوب المرابحة يختلف تماما عن أسلوب الصندوق ، إذ بمجرد توقيع عقد المرابحة واستلام البضاعة تنتهى المرابحة تماما ، ويتحول العقد تلقائيا إلى دين لا يسمح شرعا بربطه برقم الأعمال ولا بالتضخم وإلا تحول إلى عقد ربوى . والمفروض أن تحدد هذه المصروفات والرسوم مقدما وتضاف إلى ثمن البيع كتكلفة ولا تضاف بعد ذلك بنود أخرى إلا إذا كانت متفقة تماما مع حجم خدمة حقيقية ستقدم فيما بعد .

رابعا: بناء على ما تقدم لا مجال لحساب فوائد تأخير ، إذ لا يجوز شرعا التغرير المالى فى هذه الحالة.

هذا فضلا عن أن فوائد التأخير التى هى عين الربا والبالغة ٢٤٪ سنويا مضافا إليها ربح المرابحة والمصاريف الإدارية ورسوم

الخدمة يشكل كل ذلك عبئا ضخما على الفئة الضعيفة المراد الأخذ بيدها مما يجعل البنوك الربوية أكثر رحمة بعملائها من هذا "القرض الخيرى"

خامسا: نقفز إلى الملاحظة الأهم والتى وردت بنهاية التقرير والخاصة بزيادة وتوفير المال اللازم حتى يتمكن الصندوق من التغلب على نقطة الضعف الأساسية فيه والمتمثلة فى أن شكله الحالى لا يضمن له الاستمرارية ولا يغطى مصاريفه .

فلو توسعنا فى بحث هذه النقطة سنجد أن أموال الصندوق تقف عند ١١٧,٢ ألف جنيه، منها ٩ آلاف موارد ذاتية وتمويل خارجى قدره ١٠٨ ألف جنيه .

إن هذا المبلغ الضئيل جدا لا يسمح إطلاقا بتغطية المصروفات الثابتة والأجور والمرتبات حتى وإن كانت رمزية، فمن ثنايا البحث وجدنا الوظائف الآتية :

رئيس الصندوق ، مجلس إدارة ، مدير مالى ، محاسب ، مجموعة من المنسقين، مجموعة من الإداريين لمسك الدفاتر وحفظ الملفات ، وعمل التقارير ، إدارة للحاسب الآلى ، هذا فضلاً عن مصروفات المقر، إن مبلغ ١١٧ ألف جنيه لا يكاد يمثل جانبا من بضاعة أحد بوتيكات الأرصفة ، فكيف يمكنه أن يدر دخلا يغطى كل ذلك ؟!

يتحتم إذن مضاعفة رأسمال الصندوق عدة مرات : والطريق إلى ذلك هو الاستفادة من الوازع الدينى لدى المبدعين ، ونقطة الابتداء

هى المسجد ، فلو دعى إلى مثل هذه الأعمال الخيرية من رحاب المسجد وخلال خطب الجمعة ، وتقدم لقيادتها رمز من الرموز الإسلامية الموثوق فى نزاهته ، وشرحت أهداف المشروع على نحو يدعو إلى الثقة فى جدواه لولد المشروع عملاقا.

والدليل على ذلك النجاح الباهر الذى حققته المشاريع الملحقة بالمساجد ، لقد أوضحت دراسة أ.د/ رشاد عبد اللطيف أن ٣٦,٥٪ من التبرعات فى الولايات المتحدة الأمريكية تصب فى مؤسسات دينية وأن المصب الثانى فى الترتيب لا يتعدى نصف هذه النسبة. فإذا كان ذلك هو شأن مجتمع يتسم بضعف الوازع الدينى ، فما بالنا بالمجتمع المصرى الذى يهيمن الدين على سلوكيات أبنائه عامة والراغبين فى العمل الخيرى خاصة .

وأخيرا أنوه إلى أن مثل هذه الصناديق ذات أهمية قصوى فى علاج مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية الحالية ، خاصة فى ظل سياسة الخصخصة وتضاؤل دور الدولة المباشر فى علاج مشكلة البطالة ومضاعفاتها ، فقد أوضح المشروع الذى نحن بصدده أنه يعالج مثل هذه المشاكل بتكلفة ضئيلة للغاية، فلو أن كل مشروع من مشروعاته البالغة ١٠٢ مشروعا أوجد فرصتى عمل فقط لكان معنى ذلك أن تكلفة فرصة العمل لا تتعدى خمسمائة جنيه، فهل ثمة مجال آخر يدانى هذا النجاح ؟!

جزى الله الباحثين الكريمين خيرا ودعونا لهم وللقائمين على المركز بمزيد من التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.